

الدين وحكم القانون

في خضمّ الحديث الدولي حول مبدأ حكم القانون الذي بدأ يكتسب أهمية أكبر في الشرق الأوسط والشرق الأدنى، بوصفه جزءاً من النقاش العام حول الديمقراطية والحكم العالمي، انعقد في عمان، في شباط الماضي، مؤتمر "الدين وحكم القانون في الشرق الأدنى". وقد ناقش المشاركون في المؤتمر، الذي أقيم بتنظيم من المعهد الملكي للدراسات الدينية ومؤسسة كونراد أديناور في الجمعية العلمية الملكية موضوعات مهمة مرتبطة بتعزيز حكم القانون في الأردن، والإسلام وحكم القانون، وفكرة العدالة في الإسلام بوصفها جسراً تجاه حكم القانون، والإسلام وحكم القانون من منظور التطبيق العملي، وتطبيق حكم القانون في دساتير وتشريعات المنطقة، وتطوير حكم القانون في الشرق الأدنى، والدسترة والتشريع أساس لحكم القانون، وحكم القانون بوصفه عاملاً تكاملياً لبناء الأمة، والترويج لحكم القانون من خلال التجارب الدولية والإقليمية، وبناء القدرات لتطبيق حكم القانون، والدين والعدالة.

وقد عرض المشاركون تجارب تتعلق بحكم القانون وتطبيقه في لبنان والمغرب ومصر والسودان وتركيا وتونس والاتحاد الأوروبي.

وقد أكد المشاركون في ختام المؤتمر على ضرورة إيجاد خطوات عملية وجادة لمتابعة الحوار المتعلق بمحاور المؤتمر من خلال تعزيز الوعي العام بالعلاقة الجدلية بين الدين وحكم القانون لافتين إلى أنه ليس من السهل جسر الهوة بين مسألة الدين وحكم القانون في ظل غياب الخطوات المؤسسية الجادة لمتابعة تطور هذه العلاقة. كما أكدوا أن المشكلة لا تكمن في الأسس ولا في القيم السائدة بل في عدم القدرة على تحديد رؤية ثابتة لمتابعة تطور هذه القيم بما يتناسب مع معطيات العصر الحديث من عولمة وحادثة.

لقد ركز المؤتمر على أنه لا تعارض بين الدين وحكم القانون خصوصاً إذا تم تطبيق الشرط ذي الأهمية الحاسمة بعدم تسييس الدين على أساس الأفكار المتشددة المطلقة، وكذلك موضوع الاجتهاد الذي أدى إغلاق بابهِ إلى كارثة كبيرة على تطلعات المشروع العربي الإسلامي.